

## المقدمة

**التقرير السنوي لمراقب الدولة 69أ هو الجزء الأول من تقرير مراقب الدولة السنوي عن نتائج إجراءات الرقابة على الهيئات التي خضعت للرقابة في سنة 2018.** يتناول هذا التقرير الرقابة على مجالي الاقتصاد والبنية التحتية اللذين يشكّلان أساساً لتطوير المرافق الاقتصادية وتحسين جودة حياة المواطنين في البلاد. كما يتناول التقرير الرقابة على جهاز الأمن الذي يُسهم في تعزيز أمن دولة إسرائيل.

يركّز ديوان مراقب الدولة بشكل خاصّ على تنفيذ الرقابة في القضايا العامّة والشاملة ذات التأثير الوطنيّ الواسع وذات الصلة بالعديد من الوزارات والسلطات العامّة. يرد في هذا التقرير السنويّ تقرير رقابة يتناول موضوع **تخطيط وإدارة قطاع المياه**. كما هو معروف، فإنّ قطاع المياه في إسرائيل يعاني منذ أكثر من أربعة عقود من أزمة. أدّت إدارته غير السليمة في الماضي إلى تشكيل لجان تحقيق رسميّة، كانت آخرها لجنة باين التي تبنت قرار الحكومة الصادر في تشرين الأوّل 2010 استنتاجاتها الرئيسيّة. تُبين نتائج هذا التقرير أنّ سلطة المياه لم تنقذ قرار الحكومة ولم تمنع حدوث المزيد من الضرر لقطاع المياه. لقد تبنت سلطة المياه بشكل متكرّر سياسة "السير على حافة الهاوية" والتي انعكست في سياسة "فكّ الحزام" بعد عام ماطر واحد، متجاهلة الآثار البعيدة المدى لتغيّرات المناخ في المنطقة. من أجل التعامل مع مختلف التحدّيات في قطاع المياه، على سلطة المياه المسؤولة عن أهمّ الموارد الطبيعيّة في البلاد، اعتماد سياسة تخطيط مستدامة تُتيح توفير المياه بالجودة، المصدقيّة والتوافر المطلوب من جهة، والحفاظ على كمّيّة مخزون المياه الطبيعيّة كمورد حيويّ للدولة. وكلّما أسرعت سلطة المياه في اتّخاذ الخطوات اللازمة، كان ذلك أفضل.

سلطة المياه مسؤولة أيضاً عن تنظيم اتّحادات المدن لمياه الصرف الصحيّ والرقابة عليها. بيّنت الرقابة المتعلّقة **بجوانب في سلوكيّات إدارة اتّحادات المدن لمياه الصرف الصحيّ، الرقابة عليها وتنظيمها** أنّه على ضوء احتمال التلوث الكبير الذي قد ينجم عن منشآت تنقية مياه الصرف الصحيّ، فإنّ على سلطة المياه أن تحرص على أن يشمل تخطيط هذه المنشآت الاستعداد المسبق لمنع التلوث الناجم عن الحلول التي تحدّدها، كما أنّ عليها الأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة، توقّعات الزيادة السكانيّة، التكاليف الباهظة لهذه المشاريع وأهمّيّتها الوطنيّة والبيئيّة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت حكومة إسرائيل هدفاً لإيجاد حلّ لأزمة السكن من خلال إزالة المعيقات التي تحول دون تطوير الإسكان، مثل: انعدام الحلّ لتنقية مياه الصرف الصحيّ. تشير نتائج التقرير إلى أنّ التأخيرات الكبيرة التي حدثت في تحسين وتوسيع منشآت تنقية مياه الصرف الصحيّ لعدد من تجمّعات المدن للصرف الصحيّ تُسهم في تأجيل مخطّطات لبناء مئات الوحدات السكنيّة.

في مجال البنية التحتية، تمّ فحص أحد أهمّ شرايين الحياة في البلاد -شبكة الكهرباء- في التقرير الذي تناول **تطوير وصيانة شبكة الكهرباء**. تشكّل شبكة الكهرباء في إسرائيل بنية تحتية لتزويد المستهلكين المنتظم بالكهرباء. نتيجة لذلك، فإنّ على شبكة الكهرباء تلبية احتياجات المرافق الاقتصاديّة في الوقت الحاضر والاحتياجات الناشئة عن التطوّرات المستقبلية في قطاع الكهرباء. بعد عقدين من التحسّن الكبير في مصداقية التزويد بالكهرباء، توقّف توجّه التحسين في بداية هذا العقد، بل إنّ الوضع قد ساء/ بل بدأ بالتهور. إنّ التكلفة الماليّة التراكميّة للسنوات 2010-2016 بالنسبة إلى مستهلكي الكهرباء في أعقاب الزيادة في كميّة الطاقة التي لا يتمّ تزويدها من خلال شبكة الضغط العالي قد بلغت 3.3-3.5 مليار شيكل، اعتماداً على خصائص انقطاع التيّار الكهربائيّ. يُعتبر تطوير وتجديد شبكة الكهرباء ضروريّ لتزويد المستهلكين بالكهرباء بمصداقية واستمراريّة ولضمان توفّر ظروف تنافسيّة في قطاع الكهرباء.

إنّ الاتّجار عبر شبكة الإنترنت هو قناة متطوّرة قد تساعد في زيادة المنافسة في سوق مركزيّ ومعزول كما هو الحال في إسرائيل. كما يُسهم في خفض تكاليف المعيشة في البلاد. معدّل الاتّجار عبر شبكة الإنترنت في إسرائيل مرتفع نسبياً، ويزداد من سنة إلى أخرى. بحلول عام 2020، من المتوقّع أن يشكّل الاتّجار عبر شبكة الإنترنت 12% من إجماليّ سوق البيع بالمفرّق.

בינת الرقابة على تعامل الحكومة مع الاتجار عبر شبكة الإنترنت أنّ عليها التعامل مع فجوات بين تطبيق نظام واردات قانوني على شركة البريد وبين تطبيقه على شركات الشحن؛ تعزيز حماية خصوصية المستهلك عند الشراء عبر شبكة الإنترنت وإلزام مواقع الاتجار عبر الإنترنت بأن تكون متاحة للأشخاص ذوي المحدوديات. ينبغي أن تواصل وكالة المصالح التجارية الصغيرة مساعدة الشركات الصغيرة خاصة في المجتمع العربي وفقاً لاحتياجاتها المتغيرة. إنّ التعامل الحكومي مع اتّساع الاتّجار عبر الإنترنت، وخاصة في مجال الاستيراد الشخصي، ينبغي أن يتم بعد نقاش مستفيض لهذا الموضوع ودراسة كاملة لجميع الآثار المترتبة عليه، بما في ذلك اعتبارات المنافسة، تأثيره في نفقات الأسر وتأثير ذلك على الصناعة والتجارة المحليتين في أعقاب تغيير تركيبة الاستهلاك، كلّ ذلك من أجل تحقيق الازدهار في كافة المرافق الاقتصادية.

تتمتع شركة بنك البريد بإمكانات كبيرة للتطور وبالفعل تعتبر إيراداتها عنصراً هاماً في إيرادات شركة البريد الإسرائيلي واستقرارها المالي. خلال فحص جوانب في إدارة شركة بنك البريد تبين أنّ هناك الكثير من التأخير في تنفيذ التعديل رقم 11 لقانون البريد الذي رُفض بشكل منهجي مراراً وتكراراً لمدة خمس سنوات، من دون طرح أيّ بديل حقيقي لتطوير البنك. يقوّض هذا التأخير إمكانية تطوير بنك البريد وتعزيز الخدمات العامة التي تُقدّم للفئات الضعيفة، ويرسخ الخلط غير اللائق بين المجال العملي والمجال المالي، خلافاً للتنظيم المتعارف عليه حالياً في السوق العصري والتنافسي. على وزارتي المالية والاتصالات، سلطة الشركات وشركة البريد العمل بجدّ وحزم لتعزيز القدرات الكامنة في شركة بنك البريد ورفع قيمتها قبل خصصتها.

ينصّمن هذا التقرير فصلاً في مجال الأمن يتعلّق بالمواضيع ذات الصلة بجيش الدفاع الإسرائيلي، ووزارة الدفاع ومنظمة معافي جيش الدفاع الإسرائيلي:

تمّ فحص وحدة استخبارات مركزية في جيش الدفاع الإسرائيلي - الوحدة 9900- التي تقوم بنشاطات مميزة في مجال الاستخبارات البصرية ورسم الخرائط. تبين أنّ هناك ثغرات في استعداد الوحدة المركزية ووحداتها الفرعية لحالات الطوارئ، التحاق جنود الاحتياط بهذه الوحدة وتأهيلهم وفي تنظيم مسألة الجيولوجيا العسكرية. تجدر هنا الإشارة هنا بالخطوات التي اتّخذتها الوحدة في مجال تحمّل المسؤولية الكاملة عن مجالات مختلفة في جيش الدفاع الإسرائيلي.

תּם فحص עמליّة اتّخاذ القرارات في ما يتعلّق بقضيّة **تطوير وتصنيع دبابات المراكفاه والمركبات القتاليّة المدرّعة من قبل جهاز الأمن** والتي يختلف تطويرها وتصنيعها عن تطوير وتصنيع وسائل قتاليّة أخرى لجيش الدفاع الإسرائيليّ. فتبيّن وجود نواقص في اتّخاذ القرارات من قبل مسؤولين في جهاز الأمن وعلى رأسهم المدير العامّ لوزارة الدفاع، بالنسبة إلى القرار بالإبقاء على تطوير وتصنيع المركبات القتاليّة داخل جهاز الأمن وعدم نقل هذه العمليّة إلى القطاع المدنيّ، وذلك من دون إجراء فحص جوهريّ لقضيّة نقلهما إلى القطاع المدنيّ. على ضوء النواقص التي بيّنتها الرقابة، تنور الشكوك حول ما إذا كان القرار الذي اتّخذ هو القرار الأفضل. على ضوء نية نقل مصنع الإنتاج (مركز التأهيل والصيانة) وإعادة بنائه في شمال البلاد بتكلفة مليارات الشواكل، فمن اللائق أن يُصدر وزير الدفاع تعليماته لإعادة النظر في بدائل لتطوير وتصنيع المركبات المدرّعة، بما في ذلك نقل هذه الأنشطة إلى القطاع المدنيّ، لتتمّ دراسة الاستغلال الأمثل للموارد في هذا المجال.

تشكل **برامج البحث والتطوير في جهاز الأمن** عنصرًا هامًا في بناء القوّة العسكريّة لإسرائيل وتعزيز أمنها، إذ تُستثمر فيها سنويًا مليارات الشواكل. إنّ النشاط المتشعب الذي نَقَدته مديريّة بحث وتطوير الوسائل القتاليّة والبنية التحتيّة التكنولوجيّة على مدار السنوات حقّقت نتائج مكّنت جيش الدفاع الإسرائيليّ من التزوّد بمنظومات أسلحة ووسائل قتاليّة متقدّمة. ومع ذلك، تبيّنت نواقص جوهريّة في طريقة إدارة مجال البحث والتطوير المتعلّقة بالأساس ببرنامج التطوير الأمنيّ الشامل، بميزانيّة البحث والتطوير المركزيّ الشامل والعلاقات المتبادلة بين مديريّة بحث وتطوير الوسائل القتاليّة والبنية التحتيّة التكنولوجيّة وجيش الدفاع الإسرائيليّ التي على الرغم من أهمّيّتها تبيّن أنّ طبيعة التماسّ بين بين مديريّة بحث وتطوير الوسائل القتاليّة والبنية التحتيّة التكنولوجيّة تُحدّد بقدر كبير وفقًا لاعتبارات وحسن نوايا مختلف الأطراف في هذه الهيئات. كما بيّنت الرقابة على مجال البحث والتطوير في الجهاز الأمنيّ، من ضمنها نواقص في مشاركة هيئة الأركان العامّة في صياغة البرامج والرقابة عليها، وكذلك في مراقبة ترويج منتجات البحث والتطوير المركزيّ. من شأن هذه النواقص أن تعيق نشاطات البحث والتطوير في جهاز الأمن، وأن تُؤدّي إلى انعدام نجاعة عمليات بناء قوّة جيش الدفاع الإسرائيليّ، بل إلى هدر الموارد أيضًا..

يركّز ديوان مراقب الدولة بشكل خاصّ على متابعة إصلاح النواقص الواردة في تقاريره، وفي هذا الإطار، أُجريت متابعة موسّعة ذات صلة بنشاط منظّمة معاقبي جيش الدفاع الإسرائيليّ، وهي المنظّمة الوحيدة التي تمثّل معاقبي جيش الدفاع الإسرائيليّ وتلعب

דורًا جماهيريًا هامًا. لقد تبين أنّ المنظمة ظلّت تعمل لسنوات عديدة على خلفيّة صراعات داخلية مستمرة تُلحق أضرارًا بها وبصورتها. أودّ أن أشير هنا بالإيجاب إلى أنّه منذ نشر تقرير الرقابة السابق بشأنها عام 2014، أصلحت منظّمة معاقبي جيش الدفاع الإسرائيليّ بعض النواقص التي كشف عنها التقرير. ومع ذلك، بيّنت الرقابة الحاليّة أن بعض النواقص التي تبينّت في إجراءات الرقابة السابقة لم يتمّ إصلاحها بعد. كما أنّه تمّ الكشف عن المزيد من النواقص، كما هو مفصّل في التقرير.

وأخيرًا، ينبغي أن أشكر موظّفي ديوان مراقب الدولة الذين يعملون بإخلاص من أجل تنفيذ إجراءات الفحص والرقابة بمهنيّة، وبشكل جوهريّ، دقيق ونزيه، ومن أجل نشر تقارير رقابة موضوعيّة، ناجعة، ذات صلة وواضحة. يقع على الهيئات التي خضعت للرقابة العمل بسرعة ونجاعة لإصلاح النواقص الواردة في هذا التقرير من أجل تطوير المرافق الاقتصاديّة، تحسين جودة حياة المواطنين في البلاد، الإسهام في زيادة قوّة إسرائيل العسكريّة وتعزيز أمنها.



**يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)**  
مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، تشرين الأوّل 2018